



المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة. الكلمة للسيد الوزير لتقديم مشروع القانونين.

السيد مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أعرض على مجلسكم الموقر مشروع القانون رقم 20.19، بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، ومشروع القانون رقم 21.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة، بغرض بلوغ الأهداف الإستراتيجية التالية:

-أولا: تعزيز مبدأ الشفافية والحكامة الجيدة؛

-ثانيا: تحسين مناخ الأعمال بالمغرب؛

-ثالثا: التوافق مع الممارسات الدولية؛

- وأخيرا تحسين ترتيب المغرب في التصنيفات الدولية "Doing Business" بهدف بلوغ أفضل 50 قوة اقتصادية في أفق 2021.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

فبخصوص المشروع الأول رقم 20.19، فهو يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

محضر الجلسة الحادية والخمسين بعد المائة

التاريخ: الخميس 12 شعبان 1440هـ (18 أبريل 2019م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ثلاثة وعشرين دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة زوالا والدقيقة الرابعة والأربعين.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون رقم 21.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.
- مشروع قانون رقم 20.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه.

السيد الوزير مرحبا بكم،

السيدات والسادة النواب،

يعقد مجلسنا جلسة عمومية تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 20.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، ومشروع قانون رقم 21.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات



-أولا: تعزيز دور الشركاء في تسيير الشركة؛

-ثانيا: تحسين إعلام الشركاء.

وفيما يخص حماية المستثمرين، تم التنصيص في إطار مشروع هذا القانون على مقتضيات جديدة وهي كالآتي:

-منح الجمعية العامة سلطة تحديد كيفية أداء الأرباح؛

-منح الإمكانية للشركاء الذين يملكون 5% من الشركة طلب إدراج مشروع في جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة؛

-إخضاع تفويت كل من 50% من أصول الشركة خلال مدة 12 شهرا لموافقة الشركاء؛

-تمكين الشريك الذي يملك 10% أن يطلب عقد الجمعية العامة وهاذو هما النقط المهمة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

تلكم باختصار الخطوط العريضة لهذين المشروعين، وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر لأعضاء لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلسكم الموقر على تجاوبهم مع هذين المشروعين، راجيا أن ينال رضاكم كما كان عليه الأمر داخل هذه اللجنة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير، بإسمكم جميعا أشكر مقرر لجنة المالية والتنمية الاقتصادية السيد النائب مولاي هشام المهاجري الذي بذل مجهود جدي لصياغة التقريرين ولهذا شكرا للسيد النائب. أفتح باب المناقشة بإعطاء الكلمة بإسم الأغلبية للسيد النائب جمال بن شقرون كريمي.

-أولا: الرفع من مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الرقابة؛

-ثانيا: تحسين الحق في الحصول على المعلومة من طرف المساهمين؛

-ثالثا: تعزيز دور المساهمين في تسيير الشركات.

في هذا الصدد، وبالخصوص حماية المستثمرين بشركات المساهمة، تم التنصيص على مقتضيات جديدة:

التنصيص على مفهوم المتصرفين المستقلين كأعضاء في مجلس الإدارات ومجلس الرقابة؛

-تحديد الشروط الواجبة توفرها في المتصرفين المستقلين "les administrateurs indépendants"

-توسيع نطاق تطبيق دعوى المسؤولية عن الأخطاء المرتكبة إلى أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الرقابة؛

-إخضاع كل تفويت لأكثر من 50% من أصول الشركات لترخيص مسبق من الجمعية العامة غير العادية؛

-إلزام أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام المسؤولين عن مخالفة النظام الأساسي للشركة، بإرجاع إلى الشركة الأرباح التي تم تحقيقها برسم هذه الأعمال، وذلك من أجل حماية مصالح الشركة والمساهمين؛

-تعزيز العقوبات؛

-الإشارة في تقرير التسيير إلى قائمة التفويضات.

وبخصوص المشروع الثاني رقم 21.19، فهو يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:



اليوم، بالنظر إلى الدينامية التنموية التي يشهدها، حيث تتوفر بلادنا على كل الإمكانيات والمؤهلات لتهيئة الظروف المناسبة والشروط اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة.

وعليه نعتبر أن إنجاح ظروف التنمية الاقتصادية المستدامة يضطلع الإستثمار فيها بدور محفز على اعتبار أن العلاقة بين مستويات الإستثمار ومعدلات النمو رهينة بتوفير معايير دولية تندرج في إطار دولة الحق والقانون في المجال الإقتصادي والتنافسي، من خلال المعلومات الإقتصادية وعقلنة تدخل الأبنك والمؤسسات المالية وتوفير هادف لشروط المنافسة الشريفة، طبعاً ذلك له علاقة بتحفيز الإستثمار والمستثمرين من خلال التحفيزات الإدارية والضريبية ومختلف الإجراءات الإدارية التي تعتبر أمراً حاسماً لإنعاش الشغل وتوفير المزيد من الفرص للشباب، وتحسين جودة خدمات المرافق العمومية والخاصة، إذ أن ذلك لا يجب أن يعني إيفاء كل الشروط وتجاوز كل المعايير حتى لا نجد أنفسنا أمام منظومة بنوية للربح وبالتالي نبقى تائهين في حلقة فارغة.

السيد الرئيس المحترم،

والسيد الوزير المحترم،

مجهودات المغرب متواصلة ومتجددة من أجل تطوير مناخ الأعمال ودعم الإستثمار وجعله من بين الأولويات الوطنية، وهذه الجهود هي ملموسة اليوم من خلال الإشتغال في إطار الشراكة مع القطاع الخاص والتي يجب أن تتطور إلى مستويات أكبر في جو من الثقة المتبادلة لإرساء آليات داعمة لإنعاش الإستثمار المنتج للثروة وفرص الشغل، وهذه الجهود اليوم بارزة من من خلال تثمين الإتحاد الأوروبي كشريك إستراتيجي لبلادنا واعترافه بالجهود التي يبذلها المغرب لتحسين مناخ الأعمال.

النائب السيد جمال بن شقرون كريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم فرق ومجموعات الأغلبية في إطار مناقشة مشروع قانونين حول شركات المساهمة وشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة، إذ أنه وبكل تأكيد تعتبر المواكبة التشريعية لمسار الإصلاح مهمة وأساسية وتعتبر من الآليات الرئيسية لتنزيل الإصلاحات الإقتصادية المنشودة في بلادنا.

فمشروعي هذين القانونين الذين نحن الآن بصدد مناقشتها والتصويت عليهما يأتيان في إطار مواكبة التغيرات التي يعرفها مناخ الأعمال على المستوى الدولي والمحلي، ونسجل في فرق ومجموعة الأغلبية على هذا المستوى أن بلادنا اليوم قطعت أشواطاً مهمة وتستجيب للمعايير الدولية المعمول بها في مجال تعزيز حماية الإستثمار والمستثمرين وترسيخ مبدأ الشفافية والحكامة الجيدة، إضافة إلى تعزيز مجال التنافسية المقاولاتي اليوم بالرغم من بعض الإشكالات التي لا تزال مطروحة، فننظر إلى أن المغرب قد مكن من عمله و من عدد من المبادرات لتحسين وضعيته وترتيبه على المستوى العالمي، الأمر الذي تشير إليه مختلف التقارير الدولية الصادرة في هذا المجال.

ومن هذا المنطق، فإننا ندعم كل المبادرات الهادفة إلى تجسيد الإصلاحات ذات الأولوية والتي تم الإلتزام بها من أجل ابتكار نموذج تنموي اقتصادي تنافسي قوي وناجع في بلادنا



النائب السيد مولاي هشام المهاجري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير السيدات،

السادة النواب المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة اليوم بإسم المعارضة، اللي احنا في الحقيقة ما مارسناها معكم فهاذ القوانين ب2، صوتنا بالإجماع استحضارا لمصلحة الوطن، صوتنا بالإجماع استحضارا لتنقيط المغرب في دوين بزنييس في المؤسسات الدولية، ولكن للأسف تعامل الحكومة مع البرلمان في الآونة الأخيرة ولاّ الإستثناء قاعدة، وغادي نذكركم غير بالقوانين الأخيرة القانون الخاص بخصوص مجموعة من المؤسسات هي في ظروف استعجالية قلنا ما كاين باس، قانون التأمين التكافلي لا الأبنك التشاركية واقفة داز في رقم قياسي، قانون الضمانات المنقولة ذارت على ودو دورة استثنائية، نتمناو نبقاو خدامين بهاذ الطريقة استثنائية، احنا مستعدين نشتغلو السبت ونشتغلو الأحد، ولكن نتمناو يكون التعامل بالمثل السيد الوزير، وأنتما اليوم الوحيدين كتمثلوا الحكومة وبلغو كلامنا للسيد رئيس الحكومة، تعاملو معنا غير بالمثل، تعاملو معنا بالمثل في مقترحات القوانين ديال السيدات والسادة النواب وديال فرق البرلمانية في طلبات عقد اللجان، لأن احنا ولىنا كتحسو بروسنا متأخرين، ما كنقوموش بالدور ديالنا، نذكرك السيد الوزير قطاع يهملك نهار وقع المشكل ديال التجار، كنا من أول الناس طالبوا بعقد لجنة قبل ما يوقع المشكل ولكن تجاوب الحكومة ما كانش، مشات الحكومة جلست مع النقابات، جلست مع التجار، جلست مع الجمعيات، حتى تحل المشكل ب 15 اليوم عقدنا اللجنة كأن راه محطة تبلغونا أشنو وقع، هذا ماشي دور البرلمان السيد الوزير تجاوبوا معنا كيف كتجاوبوا معكم، اليوم اللي كنتكلموا فيه، السيدات والسادة النواب المحترمون

فالمقتضيات الواردة في المشروعين تسير في اتجاه تقوية أوجه الرقابة والشفافية والحكامة، وهذه كلها عناصر قوة ومناعة لإقتصادنا الوطني خاصة وأن بلادنا مقبلة على إعداد نموذج تنموي جديد يتعين أن تتوفر له شروط النجاح والاستمرار في ظل اقتصاد عالمي قوي متقلب ومتطور بسرعة كبيرة، هذا النموذج التنموي البديل يقتضي كذلك أن يتوجه نحو إحداث قطاعات جريئة مع المنهجيات والمقاربات التي تحتل التنمية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وأن يتملك الإقدام في مباشرة إصلاح سياسي ومؤسسي عميق وكذلك هذا النموذج التنموي المنشود لا يعني للمشروع المجتمعي، كما لا يمكن اختزاله في برنامج إنمائي أو برنامج حكومي بإجراءات محددة، فالتنمية مفهوم أوسع من النمو ويتجاوز الزيادة في الثروة ليشمل طرق توزيعها بشكل عادل في مجتمعنا؛

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

فرق ومجموعة الأغلبية وللإعتبرات السالفة الذكر ستصوت بالإيجاب لهذين المشروعين الهامين على أساس الإعداد بشكل مشترك في الحكومة والبرلمان، لمراجعة شاملة لكل النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بتأهيل المقاولات وتقوية تنافسية بلادنا وجعلها ضمن اقتصاديات مؤثرة في القرار الاقتصادي العالمي، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الآن بإسم المعارضة الكلمة للسيد النائب مولاي هشام المهاجري.



تصايب لنا هاذ البرنامج؟ اليوم اليوم بزاف ديال الناس ما قدرينش يديرو report، بزاف ديال الناس مازال ما تخلصاتش الحكومة مازال ما كتخلصش وكتقولو ردينا الكريديات لعباد الله! المقاوله اللي غادي يفلسها اليوم هي الحكومة، لأنه شهر 3 وشهر 4 الناس مازال ما كتخلصش في رزاقها! راه كتديرو لها فاييت indirectement علاش؟ لأنه le systeme ما خدامش لأن التيوب الميزانيتي الجديد مازال ما تولمناش معه، كنتو تديرو به تجربة في 2014، 2015، 2016، ست سنين هاذي، حتى ل 2019 غادي يدخلو المواد حيز التنفيذ هاذ العام والتيوب الميزانيتي غيطبق هاذ عاد نجيو نطبّقو نظام معلوماتي جديد، للأسف الحكومة كتقول تشجع الاقتصاد وهي الحكومة راه أكبر زبون ديال المقاولات، راه الحكومة أكبر زبون ديال المقاولات والجماعات الترابية من بعد منها، هاذ الناس اليوم ما زال ما مخلصينش والمرسوم الأخير، جلالة الملك أعطى التعليمات للأداء، عرفتي أش تيقولو البياعة والشراية والمقاولين راه تيقولو هاذ المرسوم اللي خرج ديال الصفقة العمومية وديال طريقة الأداء راه غير باش يعاودو يأخروهم في الخلاص تيقولو الفلوس ما كايناش عند الحكومة، ولهذا السيد الوزير خاصنا إيلا كنهتمو بالمقاوله وكنهتمو بالشركة المغربية، نهمو بها بطريقة موازية، يعني ما نقلابوش التنقيط الدولي أودي ينقطنوا أولاد البلاد هما الأولين اللي صوتو على هاذ الحكومة وداروها في المرتبة الأولى، راه الناس ما نقطينكومش السيد الوزير لا الغني، لا الفقير، لا المقاولات، راه اليوم سير للسوق وسول الناس اللي خدامين مع الدولة ومع الحكومة واش مخلصه ولا ما مخلصاش؟ تنقول ليك اليوم ما زال ما بداوش، مجموعة ديال الجماعات الترابية والجهات ما زال ما وصلهمش درهم، ما كاينة فلوس جيبو قانون المالية تعديلي راه ماشي عيب، ماشي عيب تجي الحكومة تعترف كتقول هاذ الشيء اللي كتّب الله، شكرا السيد الرئيس.

كياخدوا خبار الأساتذة المتعاقدين من الصحافة بحالهم بحال الناس! نقولو ما درناش خدمتنا ما طلبناش بعقد اللجنة؟ جميع الفرق طلبت بعقد اللجنة، علاش ما نكونوش شركاء حقيقيين؟ راه كنتملو الأمة وكنتملو الساكنة كنتملوها بجميع أطرافها، ولكن للأسف الحكومة ربما ملي كتجي كتقول استحضار مصلحة الوطن ما كنقدروش نهضرو، ولكن الوطن راه قوي كذلك بمؤسساته، بالبرلمان ديالو، المؤسسات الدستورية كلها تكون عندها القوة دياها، كنت كنتمني مشكل آخر اليوم اليوم حالة الجفاف تقريبا أعلن الجفاف في مجموعة ديال المدن المغربية، فينا هو السيد وزير الفلاحة يقول لنا أش واقع في المغرب؟ بنك المغرب اليوم عطا الحالة ديال المغرب، الحكومة مازال ما قالت لنا أشنو كاين، وعيينا ما نغوتو في قانون المالية، أودي ما تحيدوش لنا صندوق محاربة آثار الجفاف، اليوم أنا كنت كنتمني الحكومة تكون عندها الجرأة وتجينا في نفس الإستعجالية وتجب قانون مالية تعديلي ما أغلب الفرضيات اللي درنا في قانون المالية كلها خرجت ما شي هي، علاش ما نجوش ونقدو ماء الوجه؟ وجه الوطن كيما كتحافظو على الوطن فهاذ التصنيف، نعتزو أودي راه ما غاديش نقدرو نديرو هاذ الشيء، راه الحكومة الغالب الله راه ما قدرناش، ولكن للأسف كتستعملو الاستعجال وقت ما بغيتو ووقت ما ما بغيتوش.

اليوم اللي كتكلم الحكومة على إصلاح المقاوله وإصلاح من أكبر مشاكل المقاوله والشركات اليوم هي الحكومة، في راسكم السيد الوزير بأن الخلاص مازال ما بداش؟ بالله عليكم واش ملي كيدخل واحد القانون صوتو عليه الزملاء اللي قبل منا القانون 130.13 ديال القانون التنظيمي وكنا عارفين بأنه غتدخل مجموعة من المواد حيز التنزيل سنة 2019، ومنها التيوب الميزانياتي الجديد وجلسنا حتى ل 2019 ونضتو مدابزين ما كاينيش الشركات اللي نعطوها معلومات هي اللي



السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، نمر الآن إلى عملية التصويت على مشروع القانون الأول رقم 20.19:

أعرض للمادة الأولى للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض للمادة الثانية للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون، لا أحد

أعرض للمادة الثالثة للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض للتصويت مشروع القانون برمته كما صادقت عليه اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 20.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

نمر الآن السيد الوزير، السيدات والسادة النواب، نمر الآن إلى عملية التصويت على مشروع القانون الثاني رقم 21.19:

أعرض للتصويت المادة الأولى برمتها وتتضمن المادتين 71 و75 كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض للتصويت المادة الثانية برمتها والمتضمنة للمادة 83 مكررة كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض للتصويت مشروع القانون برمته كما صادقت عليه اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 21.19

الخاص بتغيير وتتميم القانون رقم 5.96، وبالتالي صادق مجلس

النواب على مشروع قانون رقم 21.19 بتغيير وتتميم القانون رقم

5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة

التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.

أخبر السيدات والسادة النواب بأن المكتب برمج الجلسة

الأسبوعية الأولى يوم الإثنين القادم 22 أبريل على الساعة 3،

شكرا للسيد الوزير. رفعت الجلسة.